

« لو كنا نملك احتياطا كبيرا من الاموال والمبادرات المستعدين لاقامة مصانع في كريات شمونة ، ولو زاد عدد المستثمرين المتوقعين في حانسون عما هو مطلوب هناك ، عندها سيصدق أولئك الذين يدعون بان بناء معاليه هادوميم لا يهمل تطوير الجليل ولكن ، لمزيد الاسف ، فان الوضع مختلف تماما » (داغار ، ٧٥/١/١٢) . كذلك استقال المسؤول عن مناطق التطوير في وزارة التجارة والصناعة ، رؤوفين داغيد ، من « الطاقم المخطط » لمعاليه هادوميم ، بسبب خلافات في الرأي بينه وبين رئيس الطاقم ، وذلك بالنسبة لتخطيط المصانع ، التي كانت معدة قبل ذلك لمخ تطوير مختلفة . « وكان الاساس الرئيسي للخلاف هو مقترحات وزارة الدفاع لنقل مصانع الى معاليه هادوميم كانت معدة لكريات شمونة ولصفد » (هارتس ، ٧٥/١/١٠) .

ووصلت الحملة المضادة للاستيطان في معاليه هادوميم الى حد التوقيع على عرائض ضد هذا المشروع ، حيث بدأت مجموعة من المحاضرين والطلبة في الجامعة العبرية بالتوقيع على عريضة احتجاجا على اقامة المركز الصناعي والاستيطاني في تلك المنطقة . وقد اقتصر التوقيع حتى الان على مؤسسات التعليم العالي . ومن بين المبادرين لهذه العريضة ، الاساتذة عكيفا ارمنت سيمون ، ودان بيتان ويهوشوا ارثيلي ، والدكتور آري كوفمان ، والدكتور مناحيم بيرنكر والناكب أ. ب. يهوشوا والدكتور يهودا ملتسر وآخرون . ويصعب اقوال المبادرين ، « فان مشروع معاليه هادوميم يصحبه ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية ، وانه يمكن ان يمس احتمالات التسوية مع الفلسطينيين او مع الأردن » (هارتس ، ٧٥/١/٩) . وقد وقع على هذه العريضة حتى الان نحو مائة محاضر والالف طالب جامعي .

ورد على هذه الحملة باسم الحكومة ، وزير الاعلام اهرن ياريف ، الذي اعلن « انه لن يتم نقل اي مصنع الى معاليه هادوميم ، من تلك التي كان يجب ان تنقل في منطقة اخرى ، وذلك خلافا للاشاعات حول هذا النقل » (داغار ، ٧٥/١/١٢) . كما ردت مديرية عقارات اسرائيل على هذه الحملة بالقول « ان الاشغال التي تجري

في تنفيذ قرار الحكومة بشأن تلك المنطقة الصناعية ، لاجراء مشاورات حول ذلك (داغار ، ٧٥/١/٩) . وكنيجة لتلك المداولات ، اصدر رابين بيانا فيما يتعلق بتنفيذ قرار الحكومة حول اقامة تلك المنطقة الصناعية . وقد اقرت الحكومة ذلك البيان ، الذي دعا مديرية عقارات اسرائيل « الى الاستمرار بأعمال اعداد الارض وتحضير الارضية حتى نهاية السنة المالية الحالية ، واما في السنة القادمة فتبدأ وزارة التجارة والصناعة باقامة المنطقة الصناعية واستكمال القاعدة المطلوبة لذلك ، وتقوم وزارة الاسكان باقامة مباني الموظفين بموجب قرار الحكومة » (داغار ، ٧٥/١/١٢) . وكذلك اقرت الحكومة تخصيص ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية لهذا الغرض ، وذلك من ميزانية وزارة التجارة والصناعة في السنة المالية القادمة ، بينما ستحصل مديرية عقارات اسرائيل على ميزانية تقدر بنحو مليوني ليرة اسرائيلية لمواصلة الاعمال هناك حتى نهاية السنة المالية الحالية (المصدر نفسه) .

حملة مضادة للاستيطان في الخان الاحمر

انتقدت اكثر من جهة اسرائيلية هذا المشروع ، حتى ان بعض الجهات هاجمته مدعية بانسه لا يجوز استثمار اموال طاللة في استيطان الخان الاحمر (معاليه هادوميم) ، في حين ان هناك بعض الاماكن داخل اسرائيل اكثر حاجة الى مثل هذه الاموال ، كما ان هناك اماكن ينبغي ان يتم استيطانها قبل تلك المنطقة . وكان على رأس هذه الدوائر بنحاس سابير ، رئيس ادارة الوكالة اليهودية الذي علق على ذلك بقوله : « هناك سلم افضليات في توطين البلد . هناك امور اكثر اهمية من معاليه هادوميم ، ولا يمكن ان نفهم كيف يتحدثون عن اعداد الارضية في معاليه هادوميم ، التي تكلف مئات الملايين من الليرات الاسرائيلية في حين يخفصون ، ويريدون ان يخفصوا أكثر فأكثر في ميزانيات امور حيوية جدا ، ان معاليه هادوميم لا تقدم ولا تؤخر ، ويجب ان تخصص موارد لبيسان ولاماكن اخرى قبل معاليه هادوميم » (داغار ، ٧٥/١/١٠) .

كما هاجم الصحفي اهرن جينع مشروع معاليه هادوميم ، وطلب بان توجه الاستثمارات والمشاريع الى الجليل والى تطويره ، قائلا :